

البناء

توزيع 5 وزارات سيادية لتحالفات «الوطني» و«القوى العراقية» و«الكرديستاني»

ترجيحات بولادة الحكومة العراقية خلال أيام

غير المتلخصة أيديهم بمداء العراقيين».

من جهة أخرى، قال النائب عن اتحاد القوى العراقية علي جاسم المتويتي: «إن هناك نقطة خلافية واحدة لم نتوصل إلى اتفاق بشأنها هي العفو العام والمصالحة الوطنية»، موضعا أن «الورقة الوطنية ستكون هي المنهج الحكومي للمرحلة المقبلة، وسيصوّت عليها داخل مجلس النواب حال انتهائها منها». ولفت إلى أن «مشروع المصالحة الوطنية، يفترض توسيع قاعدته بحيث تشمل أغلب العراقيين».

ترشح المالكي

ذكرت مصادر إعلامية مطلعة، أن رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، أبلغ رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، بأن رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي قد يترشح نائباً لرئيس الجمهورية. وأوضحت المصادر، أن «المالكي أبلغ قيادات التحالف الوطني رغبته بالترشح للمصعب مرات عدة، وهو ما دعا الجعفري إلى إبلاغ معصوم بهذه الرغبة».

وتأتي هذه التأكيدات خلافاً للموقف المعلن من قبل المالكي، الذي شدّد في أكثر من مناسبة، على أنه «لا يطمح إلى مناصب في الحكومة الجديدة».

والتيار الصدري خلال اليومين الماضيين نجحت في صياغة «مجموعة ضمانات سياسية» بدت كافية لتحقيق تقدم بمثابة اتفاق شبه ممتثل، في مفاوضات تشكيل الحكومة، خصوصاً بين اتحاد القوى والتحالف الوطني، بينما بقيت مسائل توصف بالبسيطة مع التحالف الكرديستاني.

وقال مصدر تقاضوي إن «المكون السنّي تقدم ببعض المطالب التي أثارت الجدل في البداية، ما أدى إلى تدخل رئيس المجلس الأعلى عمار الحكيم وإدارته المحادثات شخصياً، مدعوماً بتفاهم مع مقتدى الصدر وأطراف شيعية أخرى، تبدي مرونة تقليدية مع السنة والأكراد وتضخّط على حزب الدعوة منذ أعوام، لاعتماد سياسات إصلاحية ومراجعة خاصة لملف حقوق الإنسان وإدارة الشأن الأمني وتقاسم الثروة».

وأوضح النائب والوزير السابق حسن الساري أنه قبل يومين كانت هناك خلافات كبيرة بين الكتل العراقية، «لكن حالياً تم التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع». وأضاف أن «من بين القضايا التي تم الاتفاق عليها تنفيذ العفو الخاص الذي ستنهيه لجنة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموافقة رئيسي الوزراء والجمهورية، وسيطلق سراح بعض المعتقلين في أقرب وقت ممكن».

وبيّن النائب عن كتلة «المواطن» أن «العفو الخاص سيضمّل السجناء

انفجرت مشاورات تشكيل الحكومة العراقية، مع إعلان التحالف الوطني أنّ «الأيام المقبلة ستشهد اختيار الحقائق الوزاريّة لطرحتها على مجلس النواب والتصويت عليها»، في ظل تسريبات من التحالف عن حدوث اختراقات بين المكونات العراقية في طريق تشكيلها وتفاهم حول تقاسم الوزارات السيادية.

وكشف مصدر رفيع من داخل التحالف الوطني العراقي التوصل إلى اتفاق مع تحالف القوى العراقية والتحالف الكرديستاني بشأن توزيع الحقائق السيادية الخمس. وتابع المصدر أن «الاتفاق نص على منح حقبة الدفاع والخارجية للتحالف الوطني، والداخلية والمالية لتحالف القوى العراقية، فيما تمّح حقبة النفط إلى التحالف الكرديستاني». من جهته، أعلن بيان للتحالف الوطني أنّ «الأيام المقبلة ستشهد اختيار الكابينة الوزاريّة، لطرحتها على مجلس النواب، والتصويت عليها».

وجاء بيان التحالف بعد اجتماع عقده لجنته المسلحة القديّة مع اللجنة التفاوضيّة الخاصّة بتشكيل الحكومة، بحضور رئيس الوزراء المكلف حيدر العبادي، في مكتب رئيس التحالف إبراهيم الجعفري.

مبادرات

وفي السياق، ذكرت مصادر مقربة من أجواء المفاوضات أن مبادرات قادها المجلس الأعلى



مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن

أظهر التحقيق عدم التزام الحكومة الأردنية مذكرة التفاهم الموقعة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 1998 وتعديلاتها

التسجيل المرئي والمسومع، والمقابلات الشخصية مع الضحايا، والمتهمين، والمسؤولين والخبراء في الشؤون القانونية والحقوقية.

وقد نشرت النسخة المكتوبة للتحقيق الاثنتين الماضى (1 أيلول 2014) بالترزامن مع موقع «عمان نت»، www.ammannet.net، والفيلم الاستقصائي «وثيقة للبيع» الذي يعالج موضوع التحقيق على قناة «عمان نت» على يوتيوب، وسيتب إذاعيا يوم الثلاثاء 2014/9/2 عبر أتير راڊيو البلد (92.4fm) الساعة الرابعة عصرا.

يذكر أن وحدة الصحافة الاستقصائية في راڊيو البلد انتجت تحقيقات صحافية استقصائية، كشفت فيها عن مواطن الخلل وأحدثت تغييرات إيجابية ملموسة، وذلك لتحقيق رسالتها المجتمعية في إعلام حر يمارس دور السلطة الرابعة بكل كفاءة واقتدار. وفي ما يلي رابط التحقيق على يوتيوب. <http://www.youtube.com/watch?v=eeszW9G20h4>

وأوضح التحقيق أن جملة من الصعوبات مر بها إجراؤه، تمثلت بعدم السماح لمديرية التوجيه المعنوي في القوات المسلحة لفرق التحقيق بزيارة مركز رباب السرحان لاستقبال اللاجئين السوريين من دون إبداء الأسباب، إضافة إلى عدم إجابة وزارة الداخلية على 15 سؤالاً من أصل 24 تتصل بوثائق اللاجئين السوريين.

وهو ما دفع فريق التحقيق للتظلم لمجلس المعلومات، استناداً للقانون، لكن المجلس قرر بالغالبية رفض التظلم بحجة أن البيانات المطلوبة يمنع الكشف عنها. يضاف إلى ذلك حجم العمل الكبير المتمثل بدراسة عشرات الأوراق والوثائق، والتنقل في مختلف أرجاء الأردن على مدار 9 أشهر، إضافة إلى «معامِل الخطورة على فريقنا الاستقصائي».

واعتمد فريق التحقيق في إعداداته على أدق المعايير الصحافية في اتباع منهجية استقصائية احترافية ودقيقة، وفق معايير شبكة أريج لصحافة عربية استقصائية وبدعم منها، وذلك من خلال المشاهدة / المعاينة،

وثائقم على رغم مراجعتهم لإدارة المخيم بغية استردادها، بحسب ما يؤكدون في مقابلات فردية وجمعية قبل شهر من نشر التحقيق. وبين التحقيق أن معاناة اللاجئين تتواصل – وسط ضعف رقابة وزارة الداخلية وأذرعها، حتى بعد صدور قرار وزير الداخلية حسين المجالي في 30 كانون أول 2013 بوقف احتجاز وثائقم الرسمية واستعادة ربحها تقريبا.

وأظهر التحقيق عدم التزام الحكومة الأردنية مذكرة التفاهم الموقعة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 1998 وتعديلاتها، في ما يخص إعطاء اللاجئين مركزاً قانونياً ومعاملته وفق المعايير الدولية، التي تمنح حجز وثائقم. وقد ألمح ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أندور هربر بعدم قانونية احتجاز وثائق اللاجئين في الوضع الحالي، وأنه «ينبغي أن يمتلك اللاجئون وثائقم الخاصة بهم، لأن هذا يسهل أمر رجوعهم لسورية، ونحن نأمل ذلك».

قدم فريق التحقيق تظماً لمجلس المعلومات استناداً للقانون، لكن المجلس قرر بالغالبية رفض التظلم بحجة أن البيانات المطلوبة يمنع الكشف عنها

مشددة على أهمية مقاطعة منتجات الكيان الصهيوني

«جك» تقييم اعتصامها مساء اليوم

أمام سفارة العدو

عمان - «البناء»

الصهيوني لها بدائل، ويمثل دعم المنتجات البديلة لها دعماً للصناعات المحلية والصديقة أو على الأقل غير المعادية.

وحيث «جك» نشطاء حملة «استح» لمقاطعة المنتجات الصهيونية الذين أسهوا بإعادة إحياء فكرة المقاطعة للشارع الأردني، مع التأكيد أننا نعتبر هذا الشكل النضالي المهم تامة للعمل المسلح لا يبدلنا منه، ونرفض أن يتحول لمدخل للتطبيع تحت عنوان التمييز بين منتجات المستعمرات في الضفة الغربية والمستعمرات في غيرها، أو أن يصبح عنواناً لنضال «عربي-يهودي» مشترك من أجل شعار مخترق سياسياً مثل «دولة لكافة مواطنيها»، ففلسطين كلها محتلة وكلها عربية، واليهود فيها غزاة، وهي لا تحرر إلا بالكفاح المسلح، الذي تمثل وسائل النضال الأخرى، مثل المقاطعة، روافد له.

تقيم جماعة «جك» اعتصامها الذي يحمل رقم 233 مساء اليوم عند رصيف جامع الكالوتي على مقربة من السفارة «الإسرائيلية» في العاصمة الأردنية: عمان.

وأكدت «جك» في تصريح صحافي أنها تضم صوتها إلى أصوات كل الإحرار في العالم الذين اندفعوا لمقاطعة المنتجات الصهيونية والمنتجات الداعمة للعدو الصهيوني، مخصصة اعتصامها المذكور لتأكيد أهمية مقاطعة التعامل مع المنتجات الصهيونية والداعمة للعدو الصهيوني، باعتبار أنها تشكل تمويلاً للعدوان علينا ودعمًا لعناصر القوة عند العدو وإسهاماً في تهويد الأرض وبناء المستعمرات.

وشددت جك على أن معظم المنتجات الداعمة للعدو

عربي وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس والمصري سامح شكري عن بالغ اللقّ إزاء الوضع «الخطير» في ليبيا، وأشارا إلى أنه يهدد المنطقة ككل، مشددين على ضرورة «دعم الشرعية من أجل استعادة النظام ومكافحة الجماعات الإرهابية» في البلاد.

وقال شكري في مؤتمر صحافي مشترك عقب محادثات مع نظيره الفرنسي لوران فابيوس في باريس أن «الوضع في ليبيا مدعاة للقلق الشديد في ظل تدهور الأوضاع الأمنية وتزايد العنف»، مشيراً إلى أن محادثات مع فابيوس «تناولت التهديد المتنامي للجماعات المتطرفة في ليبيا». وأضاف أن «مصر تشيد بالانتخابات الشفافة التي تعبر عن إرادة الشعب الليبي وتلبي طموحاته»، واتفق مع نظيره الفرنسي على «ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي الشرعية في ليبيا».

من جهة ثانية، أكد شكري تطلع بلاده إلى مزيد من التعاون والتشاور مع فرنسا، داعياً فابيوس إلى زيارة مصر سواء للمشاركة في مؤتمر إعادة إعمار غزة أو في مناسبات أخرى، ومشدداً على أهمية العلاقات الثنائية لما فيه مصلحة مشتركة للبلدين.

وأوضح وزير الخارجية الفرنسي أن الجانبين تناولا مسائل عدة متعلقة بالوضع المتوتر في ليبيا، مشيراً إلى أن الوضع الليبي «مصدر قلق كبير للمنطقة وأوروبا»، ومعدراً من «مغبة السماح للمجموعات الإرهابية بالتموه والتوسع في ليبيا». وقال: «ينبغي على المجتمع الدولي دعم الشرعية في ليبيا من أجل استعادة النظام ومكافحة الجماعات الإرهابية»، مؤكداً «استعداد الأمم المتحدة لمساعدة ليبيا في إحلال الأمن والاستقرار».

وحول العلاقات المصرية- الفرنسية أكد فابيوس أن «العلاقات الجيدة مع مصر مهمة بالنسبة لفرنسا»، مؤكداً أن «فرنسا كانت داعمة للوضع الاتقافي في مصر في إطار احترام الالتزامات والحيات العامة»، فيما وصف الشراكة التجارية بين البلدين ب«المتأثرة».

ووزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس ووزير الدفاع جيان إيف لو دريان لمناقشة التطورات على الساحة الدولية ومجالات التعاون بين الجانبين. ومن المرجح أن يكون قرار فرنسا والمملكة العربية السعودية التعاون في دعم لبنان وجيشه على رأس جدول أعمال هذه المحادثات.

وتعرض فرنسا إمداد الجيش اللبناني بالأسلحة لمساعدته على محاربة التهديدات الخارجية من الجماعات المتطرفة في سورية، وتناقش المملكة العربية السعودية تمويل الخطة بمبلغ ثلاثة مليارات دولار أميركي.

وقال مسؤولون إنه «لا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتم توقيع اتفاق بين فرنسا والمملكة العربية السعودية خلال هذه الزيارة»، لكنهم أضافوا أنه «تم التطرق إلى هذه المسألة».

اليمن: مسيرات حاشدة رفضاً للمبادرة الرئاسية

شلت تظاهرة حاشدة في العاصمة اليمنية صنعاء العديد من الشوارع الرئيسية في قلب العاصمة ولمدة أربع ساعات في إطار تصعيد العصيان المدني رفضاً للمبادرات «الاتفاقية» والمتسمك بإقالة الحكومة والغاء «الجرعة» وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

وتوافد مئات الآلاف من اليمنيين إلى شوارع العاصمة صنعاء للمشاركة في الحشد الكبير الذي دعا إليه قائد حركة «انصار الله» تعبيراً عن رفضهم لمبادرة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي باعتبارها «تمثل التفافاً على المطالب الشعبية». وابتلقت التظاهرات من ساحة الاعتصام في طريق المطار باتجاه ميدان التحرير مروراً بيميني القيادة العليا لوزارة الدفاع إضافة إلى قيام المتظاهرين بإغلاق الشوارع الرئيسية في العاصمة وشل حركة السير والاعتصام أمام الوزارات والمؤسسات الحكومية. وقد أغلقت قوات الأمن جميع المداخل المؤدية إلى مقر الحكومة ومنعت المتظاهرين من الوصول.

ورفض الناطق باسم حركة «انصار الله» محمد عبد السلام المبادرة، مشيراً إلى «أنها لا تمثل الشعب» وقال: «إن التصعيد سيستمر حتى تستجيب الحكومة لمطالب الشعب».

وكان الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي أعلن مبادرة تتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال أسبوع، داعياً «انصار الله» والحراك الجنوبي للمشاركة فيها. إلا أن المبادرة دعما الحوثيين «التفافاً على مطالب الشعب» مؤكداً تصعيد تحركهم.

ولي العهد السعودي ورئيس الوزراء الفرنسي بحثا العلاقات الثنائية من دون توقيع أية اتفاقات

أكدت مصادر دبلوماسية في مكتب رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس أنه «لم يتم توقيع أية اتفاقات» خلال الاجتماع الذي جرى بين ولي العهد السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودي الأمير سلمان عبد العزيز ورئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس والذي أجريت خلاله محادثات «ودية» حول العلاقات الثنائية ومجالات التعاون المستقبلي بين البلدين.

وأضافت المصادر أنه «لم تخرج عن الاجتماع أيضاً أي تصريحات، لكن الجانبين كانا سعيدين بجلسة «التعارف»، والتي كانت الأولى منذ تولي رئيس الوزراء فالس منصبه في الربيع. ومن المقرر أن يجتمع الأمير سلمان أيضاً بشكل منفصل أمس مع وزير الدفاع الفرنسي لوران فابيوس ووزير الدفاع جيان إيف لو دريان لمناقشة التطورات على الساحة الدولية ومجالات التعاون بين الجانبين. ومن المرجح أن يكون قرار فرنسا والمملكة العربية السعودية التعاون في دعم لبنان وجيشه على رأس جدول أعمال هذه المحادثات.

وتعرض فرنسا إمداد الجيش اللبناني بالأسلحة لمساعدته على محاربة التهديدات الخارجية من الجماعات المتطرفة في سورية، وتناقش المملكة العربية السعودية تمويل الخطة بمبلغ ثلاثة مليارات دولار أميركي.

وقال مسؤولون إنه «لا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتم توقيع اتفاق بين فرنسا والمملكة العربية السعودية خلال هذه الزيارة»، لكنهم أضافوا أنه «تم التطرق إلى هذه المسألة».



السعودية: الخلايا الإرهابية المضبوطة على صلة بتنظيمات في الخارج

من ست خلايا وعددهم 51 في طور التكوين قبض عليهم في عدد من مناطق المملكة وهي مكة المكرمة والرياض والشرقية والقصيم»، مبيّناً أن جميع المقبوض عليهم ممن يعتقدون «الفكر الضال ويؤيدونه وبروجونه ويعملون على تجنيد الشباب للانتماء إلى مجموعاتهم وخلاياهم الإرهابية».

وكشف أنه «كان لدى البعض منهم مخططات مبدئية لاتخاذ أشخاص مختلفين، فيما يعمل البعض الآخر على تحديد السبل إلى الخروج من المملكة والانضمام إلى الجماعات الإرهابية خارجها أو تنفيذها داخل المملكة أو تنفيذ أعمالها ومحاولة التجنيد لها». ولفت إلى أن «التنظيمات الإرهابية استطاعت استدراج المسلمين من جميع أنحاء العالم، وأن من بعض الذين قبض عليهم بالمملكة أرسلوا أبناءهم إلى التنظيمات الخارجية».

أعلن المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي أن «الخلايا الإرهابية التي تم القبض عليها وعددها 88 خلية تتضمن 10 خلايا تنبئ الفكر الضال وتؤيده وتمجد الأعمال الإرهابية وغالبيتهم على تواصل مع عناصر التنظيمات الإرهابية خارج المملكة».

وأوضح اللواء التركي في مؤتمر صحفي أن «من تلك المجموعات تسعة أشخاص قبض عليهم في منطقة (تعير) في شمال الرياض، إضافة إلى 13 سعودي ويمينيون شكلوا خلية في منطقة مكة المكرمة وحائل، وكذلك ثمانية سعوديين وشخص مجهول الهوية شكلوا خلية إرهابية في مدينة الرياض، وخمسة متهمين جميعهم سعوديين شكلوا خلية تم ضبطها في منطقة عسير».

وأشار إلى أن «البقية من المقبوض عليهم من شبكة مؤلفة